

اول الفيت

ساحة القشلة سوقاً أسبوعياً للكتب

ظاهرة وممارسة (سوق الجمعة لبيع واقتناء الكتب التي تتحول) إلى (كرفال) الأسبوعي من كل يوم جمعة بشارع (المتنبي) تثير في النفس ذكريات لمشروع سياحي وثقافي وتجاري طرح قبل ربع قرن أو أكثر لغرض تنفيذ من قبل المؤسسات الحكومية المعنية آنذاك واعني بها: وزارة الثقافة، وهيئة السياحة وهيئة الآثار والتراث وأمانة بغداد ومحافظة بغداد ونضيف اليها اليوم (مجلس محافظة بغداد) وأية جهة أخرى تجد أنها معنا بهذا المقترح الذي لم يكتب له ان يرى النور في حينها بسبب سنوات الحروب والانفصال بما هو متخلف ومأساوي..

وهذا المقترح (المتنبي) حفزني للإشارة إليه عبر هذه السطور زميلنا الفنان المسرحي ضفيق المهدي مدير عام دائرة ثقافة الأطفال / وزارة الكيان العراقي في عزمه تطوير فكرة هذا المقترح، في أن تبنى وزارة أو أية جهة أخرى، تشييد (أكشاك) صغيرة توزع وقف عقود بمبالغ رمزية لباعة الكتب (اليسطليات) والجنابر) والتراثية. التي كانت

في يوم ما مقراً لوالى بغداد زمن الأتراك وأصبحت مقراً للحكومة العراقية (مجلس الوزراء ومعظم وزارات الدولة) عند تأسيس الكيان العراقي في عام 1921. إن تكون تلك باحتها الواسعة مكاناً ملائماً لإقامة (سوق الجمعة لعرض وبيع الكتب) على أن يقام مثلما هو عليه صباح كل يوم جمعة من كل اسبوع في شارع المضيق الضيق والمحدود المساحة والذي تعرض قبل فترة وجيزة إلى عمل إجرامي استهدف تدميره وشل حركته، وبالإمكان تطوير فكرة هذا المقترح، في أن تبنى وزارة الثقافة أو وزارة الدولة للشؤون السياحية والآثار أو أية جهة أخرى، تشييد (أكشاك) صغيرة توزع وقف عقود بمبالغ رمزية لباعة الكتب (اليسطليات والجنابر) لكي تتوفر الفرصة لهم لخرن كتبهم وموجوداتهم فيها، بعد أن تتوفر لهذا المجمع التراثي والحماية والحراسة الأزمنة..

وبهذا أننا سنعيد الحياة بهذا المرفق التراثي القديم، الذي تعرض مع شديد الأسف خلال أحداث التاسع من نيسان 2003 إلى عمليات نهب وسلب وعبث من قبل عصابات (الحواسم) الشريرة.. وسنوفر فرصة مناسبة في هذا الوسط (باعة الكتب) لممارسة مهنتهم بشكل مرن ومن دون مضيقات وعدم استقرار.. وبنائية القشلة المرتبطة من جهتها الجنوبية بمدخل (سوق السراي) ونهاية (شارع المتنبي)هي الامتداد العماري والاجتماعي لتلك البيئة الثقافية الأصيلة التي تعد واحدة من أبرز معالم بغداد، التي نحرص على ديمومتها وحفاظها عليها وتوقيع بعض الحماية لمن يعمل ويرزق منها مع لمسة تنظيم وترتيب وتجميل مطلوبه لمرق حضاري يتعامل مع أدوات نشر الثقافة.. نضع هذا الأمر الأمر الجاهل المعنية بالأمر لدراستها، مدنا نحن الآن بصدد إعادة الحياة إلى شارع المتنبي (المتكوب)!!

وكذلك لتكون ملائمة للهنضة العمرانية الحديثة حسماً جاء في القرار وقد شكلت لجنة الفرض من المختصين وبعد أن أجرت أمانة العاصمة بعض التعديلات على مقترحات اللجنة أصدرت قراراً من (28) فقرة نستقطع منه هذه الفقرات ونوردتها بالنص المتعلقة بتسميات الشوارع الجديدة، 1- الشارع الممتد بين رأس الجسر الجديد (1) في جانب الكرخ نحو الصالحية ومحطة السكك الحديدية يسمى شارع فيصل.

2- الشارع الممتد بين رأس الجسر القديم (2) نحو عراوي الحلة المنتهى بشارع الملك فيصل يسمى شارع الحسيني.

3- الشارع الممتد بين رأس الجسر القديم بجانب الكرخ ومحطة (الترامواي) (3) إلى منتهى الجعيفر يسمى بشارع موسى الكاظم.

4- الشارع الممتد بين الباب الشرقي والباب العظيم نسبة إلى الخليفة هارون الرشيد يسمى شارع الرشيد.

5- الشارع العرضاني الممتد من جامع مرجان إلى نهر دجلة يسمى شارع السموول.

6- الشارع الممتد بين رأس الجسر الجديد ومحل (اورزدي بك) المنتهى بشارع السموول نسبة إلى الخليفة المستنصر يسمى شارع الرشيد.

7- الشارع الممتد بين الباب الشرقي على ساحل النهر إلى كرد الباشا يسمى شارع أبي نؤاس.

8- الشارع الممتد من شارع الرشيد ماراً أمام دائرة البريد وأمام أمانة العاصمة إلى سوق السراي يسمى شارع حسن باشا.

9- الشارع الممتد بين منتهى شارع حسن باشا إلى شارع الرشيد يسمى المتنبي.

10- الشارع الممتد بين باب العظيم والأعظمية يسمى شارع الأمام الأعظم.

11- الأعمش الذي يبتدأ من باب العظيم من دار (نوري باشا) نحو السدة إلى منعطف طريق الشيخ عمر يسمى شارع نوري السعيد (4).

12- الشارع الممتد بين منتهى شارع نوري

الحكم بالسجن على ابراهيم صالح شكر وعبد الرزاق شبيب لانتقادهما الباجه جي عام 1931

(الأمانيا القومية) جريدة أسبوعية سياسية جامعة صدرت في / تشرين الأول / عام 1931 وكان السيد ابراهيم صالح شكر يرأس تحريرها والسعيد عبد الرزاق شبيب مديرها المسؤول. من بديهي القول أن الصحافة دوراً كبيراً في دفع عوامل التقدم إلى الأمام والإسهام في تطوير الوعي العام بين صفوف الشعب فهنا السلطة التي تمعل على تطوير الارتقاء المجتمعم كونها واحدة من أدوات التأثير الاجتماعي والسياسي باستثناء الصحف المأجورة التي تغلب عليها الانتهازية وركوب الطريق السهل في توفير كسب معيشي أني من خلال عدم المجابهة مع السلطة القائمة ومسايرتها ابتفاء مراضاتها وعليه: فالصحافة الوطنية لاتقبل المساومة وترفض الإجراءات التعسفية التي تصدر من السلطة حيث تبقى مصلحة الشعب هي العليا دائماً في معالجاتها وكتاباتها الناجمة عند تحليل دقيق ورأي سديد تبرز من خلاله المسؤولية الوطنية التي تضطلع بها السلطة الراجحة.

بهذا المنطلق الوطني حفل العدد الأول من جريدة (الأمانيا القومية) الذي صدر تشرين الأول / 1931 بافتتاحية تحت عنوان ((حضنة تراب على مرقد الباجه جي مزاحم استغرقت الصفحة الأولى وجزء من الثانية مع ملا أعمدة الصفحات الأخرى بهجوم عنيف على تصرفات (الباجه جي) عندما كان وزيراً للداخلية ضمن هذه الفترة وقد راجت الجريدة وراجا ليس له مثيل سابق الامرالي الذي حدا بالحكومة إلى تعطيل الجريدة لمدة أربعة أشهر..

وقد أسفت الصحافة المعارضة على هذا الإجراء من قبل الحكومة والصحيفة في عددها الأول.. أن خلفيات هذا الهجوم العنيف تعود إلى تراكمات سابقة كان فيها مزاحم الباجه جي يشغل منصب وزير الداخلية وبهذا التاريخ صدر قانون رسوم البلديات الذي نشرته (الوقائع العراقية) في 14 / 6 / 1931 وتحت رقم (86) لسنة 1931 وهو يقضي باستيفاء الرسوم المحددة فيه من أصحاب المصانع وغيرهم التي بلغت أكثر من (120) فقرة استيفاء بحيث شملت حتى صباغى الأحذية ومنظفي مجاري المياه الثقيلة الأهليين، هذا الإجراء اقترن بإضراب العمال وبأصحاب المصانع المعنيين به عند العمل حيث كان العمال يشعرون مغلوبين على أمرهم وإنهم ضحية لماهدة (1930) التي كرسست الانتداب البريطاني على العراق وقد سبق لانكليز انه خفظوا العمالة العراقية في السكك الحديدية من (8199) عام (1922) إلى (4000) عام 1931 وفي شركة النفط

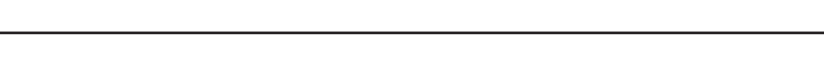
(35) محامياً وبعد أن اكتملت هيئة المحكمة طلب وكيل المدعي الشخصي أن تكون المدافعة سرية كون موكله مزاحم كان وزيراً وأيده بذلك ممثل الشرطة واعترض محامي الدفاع على محمود على ذلك بان القانون لايفرق بين الوزير وغيره وان الناس سواسية أمام القانون وبعد المداولة قرر الحاكم أن تكون المرافعة سرية فخرج جمهور المحشدين من قاعة المحكمة إلى خارجها. وكان من بين المحامين ال (35) محامياً: عزيز نرتيف، روفائيل بطي، توفيق الفكيكي، سعد صالح، إسماعيل الغانم... وكانت الساعة الثامنة والنصف من صباح الثلاثاء 10/ تشرين الثاني / 1931 موعداً للجلسة الثانية للنظر في الدعوى وبعد أن ألقى الدفاع كلمته تاجلت المحكمة صباح الأحد الموافق 15 / تشرين الثاني / 1931 لإصدار قرار الحكم في الموعد المحدد صدر الحكم وكان الحبس الشديد سنة لإبراهيم صالح شكر وستة أشهر حبساً شديدا لعبد الرزاق شبيب وقد تقبل الحكم برباطة جأش وكان رد الفعل من قبل المواطنين ووجوه المدينة والمحامين كبيراً القسم بالتعاطف الشديد مع السيدين المحكومين وكانت جريدة الاستقلال قد نشرت في عددها (126) في 16 / 11 / 1931 تعقيباً على قرار الحكم يحمل بين بحياته مؤاساة للشعب

العراقية من (300- 1336) عاملا في حزيران / 1931 وكان مجلس النواب قد فشل في مناقشة قانون رسوم البلدية الامر الذي أدى إلى استقالة ثلاثة من أكثر نواب بغداد قوة وتأثيراً حيث أعلنوا أن الحكومة لم تحترم الحقوق والحريات المنصوص عليها للدستور وكان النواب المستقيلون: ياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني وعلي جودت الأيوبي. وقد استحسن العمال أبعاد هذه الاستقالة التي شكلت موقفاً وطنياً داعماً لهم فاعلنوا الإضراب في 5/ تموز / 1931 الذي ذكره ابراهيم صالح شكر في افتتاحية مسهية قائلاً: ((هان الإضراب العام إنما اتسع فرقه، وتعدت أيامه لأنه تعمد الأقدام على السوء فركن إلى أن نبرئ رؤساء الحرف والمهن والصناعات واللاحق المضربين بأسباب العنف ووسائل القول وساقط الكلام في مخاطبة الشدة فصصرت الأسواق والشوارع واكتظت بهم ارتال السيارات المصفحة وجيش الشرطة المسلح ثم أغلقت جمعية أصحاب المصانع) وختم على ابائها بالضعم الأحمر ومنع أعضاء الحزبين المتآخين (الوطني العراقي والإخواني) من الوصول إلى أن حزبيهما ثم زج بالآبرياء في أعماق السجن.....))

ونتيجة هذا الهجوم العنيف على شخص مزاحم الباجه جي المشغوق بالتهديد والوعيد ونعته بنعوت عديدة،منها العبت بالدمستور والأستتار بالقوانين وبيانه سيليقي مالمقي (علي كمال) في تركيا: نشرت جريدة (صدى العهد)خبراً صغيراً (مضاداً) (أن معالي مزاحم الباجه جي قد أقام دعوى جزائية على المدير المسؤول

بغداد.. من سمّاها مدينة السلام ولماذا؟

ومن أقوال الجاحظ في بغداد: الصناعة بالبصرة والفضحة في الكوفة والخير في بغداد



أول قائمة أطلقتها أمانة العاصمة عام 1932

اقتراح بإعادة النظر بتسميات الشوارع والمساحات العامة في بغداد

بغداد.. من سمّاها مدينة السلام ولماذا؟

